الالوان وطيوباً طيبة الرائحة وعقاقير طبيّة لا يستغني عنها في صناعة الطب والعلاج ولا سيما العقاقير التي تقتل جراثيم الامراض وتمنع الفساد كالحامض الكربوليك . واستخرجوا منهُ سكّرًا يفوق السكر حلاوةً وناسفاً يفوق البارود فعلاً وغير ذلك مما يطول شرحهُ

ومن شاء ان يعرف فوائد العلوم الطبيعيّة في الاعمال فعليهِ بزيارة المعامل الكبيرة او بمشاهدة الاعمال العظيمة كسكك الحديد والترع والجسور وآلات الريّ والنزح واساليب الاضاءة والتطهير ولا سيما تطهير المدن من الاقذار ودفعها الى الاراضي الزراعيّة حيث تستعمل سماداً فان ذلك كلهُ وكثيرًا غيرهُ مما لم يذكر حيًّا بالاختصار من ثمار العلوم الطبيعيّة

التجارة المصريّة

التجارة اوسع المعايش في هذا القطر بعد الزراعة لكنّ ربح البلاد منها عرفيٌّ لا حقيقي لانها لا تعتمد على استخراج الخيرات من الارض كالزراعة ولا على زيادة ثمن المواد بما يُضاف اليها من عمل الصنّاع كالصناعة بل على ما يزيد في ثمن البضائع بجلب التجار لها وبيعها ودفع ثمنها قبل استيفائهِ وذلك كلهُ قليل لا يزيد في ثروة هذا القطر بخلاف البلاد الاوربيّة التجاريّة كانكلترا وهولندا فانهما تربحان كثيرًا بنقل البضائع لانهما تضيفان اليها عمل التجّارة واجرة صنّاع السفن

والبحث في تجارة القطر المصري كثير الفوائد من وجوه شتى في نظر اهل الزراعة واهل الصناعة واهل التجارة واهل الامارة وعلماء الاقتصاد السياسي والناظرين في احوال المجتمع الانساني وارتقائهِ . وسننظر في كلٍّ من ذلك بما يقتضيهِ المقام من الايجاز

(١) التجارة المصرية في نظر اهل الزراعة

بلغت قيمة ما صدر من القطر المصري في العام الماضي نحو اثني عشر مليونًا من الجنيهات المصريّة وفي العام الذي قبلهُ نحو ثلاثة عشر مليونًا وقد كانت حوالي ذلك منذ بضع سنين الى الآن واكثرها ثمن القطن الصادر من هذه البلاد فقد كانت قيمة ما صدر منهُ في الاعوام الخمسة الماضية كما ترى في هذا الجدول

موسم	سنة ١٨٨٩ — ١٨٩٠	٩٤٥٤٩٨٣	جنيهاً مصرياً
"	" ١٨٩٠ — ١٨٩١	٩٢٨١٢٩٩	" "
"	" ١٨٩١ — ١٨٩٢	٨٥٩٣٦٥٥	" "
"	" ١٨٩٢ — ١٧٩٣	٩٥١٠٢٩٢	" "
"	" ١٨٩٣ — ١٨٩٤	٨٧٠٧٤٥٢	" "

ومتوسط ذلك اكثر من تسعة ملايين من الجنيهات . وقد كان متوسط قيمة ما صدر من القطن منذ سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٨٨٩ اقل قليلاً من ثمانية ملايين من الجنيهات لقلة الغلة حينئذٍ مع ارتفاع الاسعار . ويتلو القطن بزرتهُ نقد كانت قيمة ما صدر منها في الخمس السنوات الماضية على ما في هذا الجدول

من سنة	١٨٨٩ — ١٨٩٠	١٣٤٤٤٥٩	جنيهاً مصرياً
" "	١٨٩٠ — ١٨٩١	١٤٨٥٩٧٠	" "
" "	١٨٩١ — ١٨٩٢	١٨٢٧٧٢٩	" "
" "	١٨٩٢ — ١٨٩٣	١٨٩٧٨٤٢	" "
" "	١٨٩٣ — ١٨٩٤	١٧٥٦٠٤١	" "

وكان متوسط ثمن الصادر منها سنوياً من سنة ١٨٧٩ الى ١٨٨٩ نحو مليون واربع مئة الف جنيه . وقد لاينقص في المستقبل عن مليونين من الجنيهات . وعليهِ فغلة القطن في القطر المصري تساوي احد عشر مليوناً من الجنيهات اي انها تسعة اعشار ما يصدر من هذا القطر فلا عجب اذا بقيت العناية مصروفة اليهِ دون سواهُ . لكن كميتهُ تؤثر كثيراً في ثمنهِ ففي سنة ١٨٨٩ كانت اقل من ثلاثة ملايين قنطار وكان ثمنهُ نحو ثمانية ملايين جنيه ونصف . وسنة ١٨٩٠ كانت كميتهُ نحو ثلاثة ملايين قنطار ونصف مليون وثمنهُ تسعة ملايين جنيه وربع . وسنة ١٨٩١ كانت كميتهُ اربعة ملايين قنطار وثمنهُ ثمانية ملايين ونصف وهلمَّ جرًّا اي اذا زادت كميتهُ كثيراً رخص ثمنهُ حتى قد يزيد النقص على زيادة الكميَّة . الاَّ ان ذلك لا يؤخذ على اطلاقهِ لان غلة اميركا تؤثر ايضاً في سعر القطن المصري كما لا يخفى . وما دامت الغلة نحو اربعة ملايين قنطار فالغالب ان ثمن القطن وبزرتهِ لا يقل عن احد عشر مليوناً من الجنيهات

والقطن المصري اجود من سائر الاقطان وأغلى منها واذا قسمنا ما صدر منهُ في العام الماضي الى الف قسم وجدنا ان انكلترا اخذت منها ٤٧٦ قسماً وروسيا ٢٢١ قسماً

وايطاليا ٦١ قسماً وفرنسا ٦٠ قسماً والنمسا ٥٣ قسماً واميركا والمانيا واسبانيا وسويسرا وتركيا والهند واليابان اخذت كلها ١٢٩ . وما تطلبهُ روسيا واميركا وايطاليا والنمسا من القطن المصري آخذ في الازدياد وسيزيد ما تطلبهُ الهند واليابان ايضاً ولذلك فلا خوف على القطن المصري من الكساد في مستقبل الايام وبهذا يطمئنُّ بال اهل الزراعة

وما يقال في القطن يقال في البزرة ايضاً ولكن اذا قسمنا ما يصدر منها الف قسم وجدنا ان انكلترا اخذت منها في العام الماضي ٩٣٠ قسماً وفرنسا ٦٧ قسماً وسائر البلدان الاخرى ٣ اقسام فعلى انكلترا اعتمادنا في بيع البزرة كلها وعليها اعتمادنا في بيع نصف قطننا ولولاها ما كثرت النقود الذهبية بين ايدينا كما سيجيء وهي آمن البلدان مالياً كما يخفى لا فلا خوف على زراعتنا ولا على تجارتنا من هذا القبيل

والفول يتلو القطن والبزرة في ما يصدر من القطر المصري ويأتي بعدهُ السكر فالبصل فالقمح فالارز فالجلود واذا قسمنا الصادرات في العام الماضي الى الف قسم وجدنا القطن يساوي ٦٨٨ قسماً منها والبزرة ١٢٣ قسماً والفول ٥٧ قسماً والسكر ٥٣ قسماً والبصل ١٣ قسماً والقمح ٩ اقسام والارز ٨ اقسام وباقي المواد ١٣ قسماً . وهذه النسبة تتغيَّر من سنة الى أُخرى بحسب كثرة الحاصلات وقلتها ورخصها وغلائها ولكن تغيُّرها قليل جداً لا يعبأُ بهِ . ويرسل الى انكلترا نحو ثمانية اعشار الفول وستة اعشار السكر وسبعة اعشار البصل وثلاثة اعشار القمح والى تركيا تسعة اعشار الارز ولا يحتمل ان انكلترا وتركيا تستغنيان عن هذه الحاصلات الاَّ القمح فانهُ يتعذَّر علينا ان نناظر اميركا فيهِ مالم يتفق حصول عجز في غلتهِ فيها وهذا ايضاً مما يطمئنُّ بهِ بال المزارع فيجب ان يواظب على زرع ما اعتادهُ من المزروعات

هذا من قبيل الصادر من هذا القطر من الحاصلات الزراعيَّة . اما الوارد اليهِ منها فالمقام الاول فيهِ للتبغ وثمن ما ورد منهُ في العام الماضي ٤٩٨٨٨٣ جنيهاً أُرجع منها سكاير ثمنها ١٨٥٥٠٦ جنيهات ولكن الجانب الاكبر من ثمنها صناعي وتجاري والارجح ان ثمن التبغ الذي بقي في البلاد اكثر من اربع مئة الف جنيه عدا ما أُضيف اليهِ من رسوم الجمرك . ويظهر مما يقولهُ المحققون انهُ لم يكن في الامكان الاستغناء بالتبغ البلدي عن التبغ الاجنبي لاختلاف النوعين جودةً . وسواء صحَّ ذلك اولم يصح فقد منعت الحكومة المصريَّة زرع التبغ المصري لغاية ماليَّة

ويلي التبغ في الحاصلات الزراعية التي ترد الى هذه البلاد الاثمار والنيل والمواشي والحبوب والزبدة والجبن والارز والبطاطس

فالاثمار المقدَّدة والمخللة والمسكَّرة ورد منها في العام الماضي ما ثمنهُ ٢٧٧٠٠٠ جنيه واكثرها وارد من تركيا وكثير منها ورد من ايطاليا بل من انكلترا نفسها وهذا عارٌ علينا لانهُ ينتظر من قطر مثل القطر المصري ان يكون بستاناً للفاكهة والاثمار على اختلاف انواعها ولا ننكر ان بعض الفاكهة لا يجود في هذا القطر او لا ينمو ولكن ذلك قليل جدًّا ويسهل الاستغناء عنهُ بغيرهِ . وعندنا ان البلاد التي يجود فيها النخل والعنب والموز والبرتقال والمندرين والبطيخ والشمام والتوت واللوز ويمكن ان يجود فيها الاناناس والتفاح والمشمش والخوخ يجب ان تستغني بفاكهتها عن كل فاكهة وباثمارها عن سائر الاثمار

وورد من النيل (النيلة) في العام الماضي ما ثمنهُ ٢٠٠٩٥٩ جنيهاً وفي الذي قبلهُ ٢٠٨٤٢٧ جنيهاً اي ان ثمن الوارد السنوي من النيل اكثر من مئتي الف جنيه . وهو من النباتات التي تجود في القطر المصري وكان المصريون يعتنون بزراعتهِ ولم يزل بعضهم يعتني بها في جهات الفيوم الى الآن وقد علمنا منهُ ان زراعتهُ اربح من زراعة القطن بعد طرح النفقات كلها . ومعلوم ان ما يحتاج اليهِ القطر المصري من النيل يمكن ان يُستغلَّ كلهُ من خمسة آلاف فدان فلا ينتظر ان تتسع زراعتهُ اتساعاً عظيماً واذا لم يقدم الزارعون على زراعتهِ من تلقاء انفسهم خوفاً من ان يفعل غيرهم ذلك ايضاً فيكثر ويهبط سعرهُ كثيرًا قبل ان تروج سوقهُ في الخارج لان مقطوعيتهُ محدودة لاق بالحكومة ان تحصر امتياز زرعهِ باحد المزارعين وتحدد لهُ الربح حتى لا ينفرد بهِ وحدهُ

وورد من المواشي ومن لحمها في العام الماضي ما ثمنهُ اكثر من مئتي الف جنيه وهذا ايضاً من الغرابة بمكان عظيم . نعم ان المراعي قليلة في هذا القطر والارض التي يمكن زرعها برسيماً لرعاية الغنم يمكن زرعها قطناً ربحهُ اوفر من ربح الغنم الآن . ولكن اذا اعتني بالمواشي الاعتناء الواجب واعتمد مربوها على اجود انواعها من حيث غزارة اللحم واللبن فمنها ربح لا يقلُّ عن ربح القطن فضلاً عن انها تفيد الارض ولا تضرُّ بها . وهذا باب لا نقول فيهِ ما قلناهُ في النيل من ان مقطوعيتهُ محدودة لان الاهالي لا يأكلون لحماً حتى الآن عشر ما يجب ان يأكلوا فمهما زادت المواشي بقيت سوقها رائجة

وورد في العام الماضي من القمح والذرة والشعير والسمسم والدقيق ما قيمتهُ اكثر من مئتي الف جنيه وفي العام الذي قبلهُ اكثر من ٣٧٠ الف جنيه وهذا شيء طفيف بالنسبة

الى ما يأكلهُ اهالي القطر من هذه المواد فانهم يأكلون في السنة ما لا يقلُّ ثمنهُ عن سبعة ملايين من الجنيهات فاذا فرضنا ان ثمن ما يرد منها من الخارج في السنة ٣٥٠ الف جنيه فهو لا يزيد على خمسة في المئة مما يأكلهُ الاهالي منها . وزيادة خمسة في المئة او نقصان خمسة في المئة في غلة البلاد امر عادي لا يعتدُّ به وزد على ذلك انهُ صدر من القطر المصري في العام الماضي من هذه الحبوب ما ثمنهُ نحو مئة وثمانين الف جنيه . ولكن لا يليق بقطر زراعي مثل القطر المصري الاَّ ان تكون غلة الحبوب متوفرة فيهِ دائمًا حتى لا يحتاج الى غيرهِ وان زادت فلا خوف على الزيادة من الكساد

وورد من الجبن والزبدة في العام الماضي ما ثمنهُ ١٠٨٦٣٩ وفي العام الذي قبلهُ ما ثمنهُ ١١٦٥٥٩ اما الجبن فقد يكون لاهالي البلاد بعض العذر فيهِ لان الجيد منهُ لا يصنع الاَّ في البلاد الباردة واما الزبدة فلا عذر لهم فيها وقد بلغنا ان بعض ارباب الزراعة انتبهوا لذلك وعسى ان نرى في العام المقبل انهم اخذوا يغنون البلاد عن الزبدة الاجنبية

وورد من الارز في العام الماضي ما ثمنهُ ١٠٢٦٩٧ جنيهًا وفي العام الذي قبلهُ ما ثمنهُ ١٢٤٥٢٥ فالمتوسط ١١٣٦١١ جنيهًا . وصدر منها في العام الماضي من الارز ما ثمنهُ ٩٦٣٠٧ وفي العام الذي قبلهُ ١٧١٣٨٧ والمتوسط ١٣٣٨٤٧ جنيهًا فهو اكثر من الوارد بنحو عشرين الف جنيه في السنة ولكن كان الواجب ان يكون الصادر اكثر من ذلك كثيرًا او ان ينحصر الوارد ببعض انواع الارز الَّتي لا تنبت في القطر المصري . فاذا زادت زراعتهُ في الاعوام التالية لم يخشَ على سوقهِ من الكساد

وورد من البطاطس في العام الماضي ما ثمنهُ ٢٢٩٨٨ وفي العام الذي قبلهُ ٢٥٨٨٢ وقد علمنا عن ثقة ان زراعة هذا النبات تجود جدًّا في القطر المصري ومنها ربح غير قليل ولكن الاصناف الَّتي تزرع الآن لا تحتمل البقاء زمانًا طويلاً فهذا لو اعتنت المدرسة الزراعية بجلب التقاوي مما يحتمل البقاء زمانًا طويلاً او بارشاد الزارعين الى الاراضي الَّتي لا يتلف بطاطسها سريعًا

وقد بقيت مواد اخرى من الحاصلات الزراعية الَّتي تصدر من هذا القطر كالجلود فان ثمن ما صدر منها في العام الماضي ٨٢٥٢٦ جنيهًا والصوف فان ثمن ما صدر منهُ في العام الماضي ٤٧٨٤٥ جنيهًا والحناء فان ثمن ما صدر منها ١٠٧٢١ جنيهًا وغير ذلك من الحاصلات النباتية الَّتي ثمنها اكثر من ستين الف جنيه وكلها يمكن ان تزاد ويزيد الصادر منها . وبقيت مواد اخرى من الحاصلات الزراعية الَّتي ترد الى هذا القطر

كالبن والزيت والطيوب واكثرها مما لا يمكن زرعهُ فيهِ فلم نلتفت اليها. وسنبحث في بقيَّة اقسام هذا الموضوع في الجزء التالي

باب الزراعة

اصلاح النحل

لم يكد يشيع ما نشرناهُ في المقتطف عن اصلاح تربية النحل حتى وردت علينا المسائل تترى من المشتغلين بذلك وفي جملتهم احد كبار المزارعين فان عندهُ اكثر من مئة قفير ولكن ربحهُ منها لا يبلغ ثلاثة في المئة سنويًّا بالنسبة الى ثمنها ونفقاتها فلما اخبرنا المستر كرسلند مصلح تربية النحل بذلك مضى بنفسهِ وتفقد تلك القفران ثم بعث الينا برسالة شرح فيها ادواءها وما يجب ان يفعل علاجًا لها فرأينا ان نلخصها افادةً للمشتغلين بتربية النحل قال:

بناء على وعدي لكم ان اساعد قرَّاء المقتطف بما تصل اليهِ طاقتي ذهبت حسب طلبكم الى الابعديَّة التي اشرتم اليها فوجدت فيها اكثر من مئة خليَّة من الخلايا الاوريبيَّة الكبيرة موضوعة في مكان من افضل الاماكن لتربية النحل يحيط بها مئات من الفدادين المزروعة الآن برسيمًا ولذلك فطبيعة المكان اصلحها يكون لتربية النحل وكثرة عسلهِ ولكن وجدت ان القائم على الاعتناء بهِ قد اساء استعمالهُ جدًّا لا عن سوء قصد بل لانهُ لا يعرف القواعد المتبعة في تربية النحل. وانا لم أسألهُ عما فعل ولا رأيتهُ لانهُ اذا دُعي مهندس لرؤية بيت متساقط لم يهمهُ ان يرى البنَّاء ولا ان يعرف اسباب سقوط البناء بل ان يشير بما يمكن من الاساليب لوقايتهِ اولبناء غيرهِ

واول شيء وقع عليهِ نظري منفخ كبير يُستعمل لتدخين النحل وقد قيل لي انهُ لم يُفتح قفير الَّا بعد ان يدخَّن بهِ جيدًا مع ان النفخة الواحدة منهُ تطلق من الدخان اكثر مما استعمل انا في يوم كامل. فان الغرض من الدخان تخويف النحل ونفخنان من فم من يشرب سيكارة تكفيان لذلك فالنفخة الاولى تزعج النحل وتجعلهُ يضطرب اشد الاضطراب ويضرب حمتهُ في الهواء مرارًا كأنهُ يحاول لسع الدخان فاذا صبرتَ عليهِ بضع ثوانٍ ثم اطلقتَ النفخة الثانية ظن ان الدخان سيتصل بلا انقطاع وانهُ لا بدَّ لهُ من هجران